الاكراد والخيار الوطني

الانتخابات والخيار الكردي بعد هزيمة العراق

وفرت هزيمة صدام حسين في حرب الخليج الثانية فرصة للاكراد العراقيين للسيطرة المباشرة على اراضي كردية. وهذا لم يتم (كما ذكرت الايكونومست - 9 آيار 1992) بفضل مقاومة الاكراد وانما لهزيمة صدام على يد قوات التحالف وكراهية العالم لنظامه وللوحشية التي عانى منها الشعب الكردي. ففرض الغرب مناطق امنة للاكراد تحميها قرارات الامم المتحدة والقوات الامريكية والغربية. وهذا الوضع اعطى القيادات الكردية هامشاً للتحرك السياسي تجاه قضيتهم والعراق عموماً. وقبل تحديد الخيارات لابد من تأكيد بعض الحقائق.

- ان طموح الاكراد كشعب وقومية الى اقامة كيانهم القومي المستقل الموحد- كردستان الكبرى - امر مشروع وهو في الواقع طموح الغالبية الساحقة للاكراد، ولكن هذا الطموح يصطدم بواقع اقليمي ودولي يحول دون تحقيقه. وما استخدام تعابير الحكم الذاتي او غيرها من الشعارات الا تكتيكاً موقتاً الى ان يحين الوقت المناسب لرفع راية الاستقلال.

- ان تجربة العمل السياسي الكردي عانت من احباط الاعتماد على العامل الاقليمي و الدولي في تحقيق امانيها، ابتداءً بالغاء معاهدة سفر، وتخلي ايران الشاه عن الاكراد لصالح الاتفاق مع صدام، وتلكؤ واشنطن في دعم مطاليبهم القومية لصالح دول المنطقة.

- ادراك الحركة الكردية لضعفها الداخلي والانقسامات الداخلية بسبب تركيبة الاكراد العشائرية و سياسة الارهاب والترغيب التي اعتمدتها دول المنطقة تجاه الاكراد المقيمين على اراضيها.

- على الرغم من ان العراق، وبالذات خلال الحكم الملكي وفيما بعد عبد الكريم قاسم، كان اكثر انفتاحا وتفهما لحقوق الاكراد من بقية دول المنطقة، الا ان مشاعر الجفاء والخوف من حكم بغداد العربي اصبحت حقيقة في قلوب الاكراد، خاصة وان معظم الاحزاب والقوى العربية القومية الاتجاه رفضت الاستجابة للحقوق الكردية.

- تخوف الاكراد من استلام التيار الاسلامي للسلطة، خاصة بعد التجربة السلبية لايران الاسلامية في التعامل مع الشعب الكردي. وهذا يفسر استعجال الاكراد للانتفاض ضد سلطة بغداد بعد سماع اخبار انتفاضة الجنوب في اذار 1991، تحسبا من سقوط النظام بيد قوى اسلامية لا تستجيب للمطاليب القومية للاكراد.

خيار الاعتماد على الارادة الامريكية والغرب

لجأ الاكراد الى الانتخابات لحسم مسألة الاختيار القومي، على صعيد السياسة والزعامة. ولكن على الرغم من اهمية اجراء هذه الانتخابات الا انها فشلت في حسم الامر. فقد اكدت كافة الاطراف المشاركة بالانتخابات، بضمنها الحزبين الفائزين، بانها كانت ناقصة ويجب ان تعاد في المستقبل القريب، ولكن الزعامة الكردية نجحت في التغطية على هذا الخلل من خلال ايجاد تسوية هي اقرب منها الى صفقة تحفظ ماء الوجه للجميع وبالتالي تحافظ على مظهر الوحدة.

واذا كان هناك خيارين للاكراد، الاول : اعتماد التحالف الوطني مع المعارضة العراقية ضمن صيغة الوحدة الوطنية في اطار عراق ديمقراطي موحد يمنح الاكراد حكما ذاتيا حقيقياً; فان الاختيار الثاني هو في التحالف والاعتماد على امريكا والغرب. ويبدو ان القيادات الكردية الحالية انحازت للخيار الثاني حيث يؤكد دعاة هذا الخيار الى ان الغطاء الدولي،والامريكي بالذات، امر حاسم في تحقيق اي تقدم لصالح القضية الكردية. وبدون هذا الغطاء سيتعرض الشعب الكردي مجددا للاضطهاد على يد حكام دول الجوار والعراق، فالمطلوب ضمانات دولية لحماية اي انجاز قومي كردي وهذا لا يتحقق الا بدعم امريكي.

واذا كانت امريكا اليوم لا تريد استقلال كردستان العراق لاسباب تتعلق باستراتجيتها تجاه المنطقة وبالذات تركيا وايران، فان علينا الاستجابة لهذه الرغبة واعتبار اي انجاز حالي باسم الحكم الذاتي او غيرها من اسماء هو خطوة على طريق الاستقلال. وانسجاما مع هذا الخط على الحركة الكردية في العراق فك الصلة بالحركة الكردية في تركيا والذهاب الى ابعد من ذلك الى حد التعاون مع تركيا في منع تهديد اكراد تركيا للامن التركي ما دام الامر يخدم العلاقة مع واشنطن. ومن ذات المنطلق ليس للاكراد مصلحة بالتحالف مع التيار الاسلامي "الأصولي" ما دام هذا التيار مرفوضا من قبل امريكا والغرب عموماً.اما بشأن العلاقة مع بغداد فيجب ان تحكمها ضرورة التعاون مع امريكا اولا وليس حسابات او اولويات العراق كقطر موحد صاحب سيادة. فاذا شاءت المصلحة الامريكية الكردية ان تمتد يد الاكراد الى بغداد فعليها الاستجابة والعكس صحيح.وبالتالي فامر المفاوضة مع صدام حسين اليوم او عدمها يخضع لسقف التحالف الامريكي الكردي. ويذهب دعاة هذا النهج للتأكيد بان دخول الجبهة الكردستانية بمفاوضات مع النظام في بغداد كانت بعلم وموافقة واشنطن.

ويستشهد دعاة هذا الخيار بالنموذج الاسرائيلي والذي باعتقادهم يعود سر نجاحه الى تحالف اسرائيل الاستراتيجي مع امريكا، حيث استطاعت اسرائيل الصمود بوجه العداء القومي المحيط بها، وهو امر اشبه بوضع الاكراد المحاطين بشعوب معادية وغير مستعدة للاعتراف بحقوقها القومية.

ان هذا النهج يقدم الخصومة القومية على امكانية التحالف الوطني مع عرب العراق، ويذهب بعض عناصر هذا التيار الى القول : اذا استطاعت الحركة الكردية انتزاع اي تنازلات من صدام حسين وهو في حالة الضعف التي بها الان لصالح القضية الكردية يعتبر ذلك انجازا وفرصة يجب ان لا يضيعها الاكراد حتى مع بقاء نظام صدام الحالي ولكن شرط بقاء الضمانات الدولية. ويشير هؤلاء الى غياب معارضة عراقية عربية مستعدة للاعتراف بالحقوق الكردية القومية، خاصة وان الطرف الاقوى في المعارضة العراقية هو التيار الاسلامي، الذي بالاضافة الى كونه منقسماً طائفيا فانه يخضع للتأثير الايراني من جهة والى مقولات اسلامية لا تقر او تعترف بالقومية اياً كانت، (انظر نداء السيد محمد باقر الحكيم الذي جاء خالياً من اي اشارة للحكم الذاتي للاكراد ناهيك عن حقهم في تقرير المصير). اما الاحزاب العراقية المعارضة الاخرى (كالحزب الشيوعي والبعث السوري) فانها تشارك التيار الاسلامي في فقدانها للمصداقية الديمقراطية، ومن الصعب الحديث عن ممارسة ديمقراطية بدون ديمقراطيين. اما احزاب المهجر الجديدة فانها اضعف من ان تكون سيدة القرار في مستقبل العراق، خاصة وان بعضها صناعة غير عراقية بالاصل.

وبفشل عرب العراق سابقاً في ان يكونوا طرفا في حل المشكلة الكردية تحولوا الى جزء من المشكلة الكردية، واليوم عندما يفشل الاكراد في ان يكونوا طرفا في حل المشكلة العراقية يصبحوا بدورهم جزءاً من المشكلة العراقية. ان تعامل امريكا والغرب و دول الجوار مع الشأن العراقي، بما في ذلك الاكراد، يخضع لمصالح تلك الدول اولا واخيراً وليس مستبعدا، بل من المتوقع ان تقوم هذه الاطراف باستغلال القضية الكردية لتسوية حسابات ومصالح قطرية او استعمارية خاصة بها، وقد يكون من مصلحتها بقاء النزف العراقي، بعربه واكراده. وتاريخ علاقة ايران او واشنطن بالاكراد سابقا تؤكد ذلك. وليس مستبعدا في حال تغيير الحكم في بغداد لصالح حاكم تفرضه امريكا من ان تجد الاخيرة اكثر من مبرر للتخلي عن المطالب الكردية لصالح حليف اهم. كما هو حال الموقف الامريكي من تركيا واكرادها اليوم.

ان العقبة الاساس امام الحل العراقي الوطني الديمقراطي هو النظام الحاكم في بغداد الذي بمصادرته لابسط الحريات وايغاله بالارهاب والقمع صادر قدرة الشعب العراقي بعربه واكراده في التصدي للمخاطر الخارجية وفي تحقيق الوحدة الوطنية بما في ذلك حقوق الاكراد القومية. ان في ظل مناخ ديمقراطي سيكون بامكان الحركة القومية الكردية ان تتحول الى حليف قومي ضد القوى الخارجية بدلا من ان تضطر الى الاستعانة بالاجنبي لحماية نفسها من طغيان نظام بغداد التسلطي. كما على القوى العراقية العربية المعارضة (اسلامية كانت ام علمانية) ان تكون صريحة وواضحة في الاعتراف بحقوق الاكراد وقبولهم شركاء بمعنى الكلمة دون وصاية الاخ الكبير على اخيه الصغير.

ان هذا الكلام هو ليس من قبيل توزيع اللوم او التبرير او التأييد لهذا الموقف او ذاك، بقدر ما هو محاولة لرصد الواقع من منطلق عراقي وطني مستقل.

ان تفكك الدول لم يعد امراً صعباً في ظل النظام الدولي الجديد، فأمامنا افغانستان ويوغوسلافيا كنموذجين قريبي العهد. ان الاعتماد الكلي على العامل الدولي في حل مشاكلنا هو اقرب الى ان يكون وصفة للانتحار.

اذا وجدت بعض الاطراف العراقية في التنازل لاطراف اجنبية ضرورة من اجل التخلص من الدكتاتورية، فمن الاولى بنا، كعراقيين ان نبدي استعدادا اكبر للتنازل والتسامح مع بعضنا البعض لصالح حرية شعبنا واستقلال بلدنا.

ان وحدتنا الوطنية هي سلاحنا الاخير والاقوى في معركتنا من اجل الديمقراطية والاستقلال الوطني.

(الملف العراقي، العدد 7 - حزيران 1992)

❋ ❋ ❋